

جبل الاشرفية وتم سحب افراد لواء الامن الذين يشغلونه ، وتم ايضا ابدال افراد لواء الامن الذين يشغلون مخفرا آخر في جبل الهاشمي بافراد شرطة عاديين .

ان هذه الاجراءات لا تعني انهاء الاشتباكات ( والوقائع كل يوم تؤكد ذلك ) ولكنها تعطي صورة واقعية عن نمط العلاقات القائمة بين النظام والمقاومة ، وتعطي ايضا صورة عن وضع اللجنة العربية ، وعن اسلوب عملها ، في مهمة تكاد تبدو مستحيلة ، مهمة التوفيق بين النظام الاردني وبين حركة المقاومة بعد معارك ايلول .

تبقى قضية هامة في هذا السياق لا بد من الوقوف عندها ، قضية سحب سلاح المليشيا ووضعها في اماكن تتبعت بالحصانة . لقد اثارت هذه القضية ، ولا زالت تثير جدلا واسما في اوساط حركة المقاومة ، ذلك ان بقاء السلاح في ايدي عناصر المليشيا ، هو الرمز المفهوم جماهريا ، لبقاء المقاومة وقدرتها على حماية نفسها . ونظرا لحساسية القرار فقد عقدت امانة سر للجنة المركزية اجتماعا خاصة مع قيادة المليشيا لشرح الخطوة لاجرائها واقناعهم بها ، ويبدو ان مهمة امانة السر لم تكن سهلة ، لذلك دأبت امانة السر على القول اكثر من مرة ، ان السلاح لم ينزع من المليشيا ، وان كل ما حصل هو تجميع هذا السلاح في مراكز معينة ، وان توزيعه على الجميع حين يقتضي الامر ذلك سهل وميسور . وان الهدف الاساسي من وراء ذلك هو التحكم بهذا السلاح ، حتى لا يكون استعماله عرضة للمواقف والتصرفات المفردة .

والجدير بالذكر ان موضوع المليشيا كان قد طرح في مؤتمر القمة الذي عقد اثناء حوادث ايلول ، ولطلب الملك حسين سحب هذا السلاح ، ولكن الوفد الفلسطيني برئاسة السيد ياسر عرفات رفض ذلك مؤكدا ان السلطة الاردنية تملك «المقاومة الشعبية» ولا يمكن سحب سلاح المليشيا مع وجود المقاومة الشعبية . ويسر هذا الموقف لساذا اشتملت الاتفاقية الاخيرة على بندين ، بند يتعلق بالمليشيا ، وبند اخر يتعلق بالمقاومة الشعبية .

٣ - العمل الغذائي في لبنان : عقب معركة ايلول مباشرة ، ترددت آراء في اوساط جماهيرية ، تتوقع احدائنا في لبنان على فرار أحداث الاردن . أما الاوساط القيادية الفلسطينية ، فلم تكن ميالة لهذه الآراء ، لانها لم تشهد وقائع من شأنها ان تدعمها . وقد بدا لفترة من الزمن ، ان ثمة شواهد على

رجال الامن ، وقامت أيضا بتعزيز الحراسات عند مبنى المقاطعة الذي يضم دوائر الحكومة ، ويشكل مبنى المخفر بالإضافة الى مبنى المقاطعة موقعين عسكريين يمكن منهما السيطرة على كثير من احياء المدينة . هنا تدخلت حركة المقاومة وقامت باحتلال المخفر ، واخراج رجال الشرطة والجيش منه . فتحركت قوات السلطة من كافة مداخل المدينة وقامت باحتلالها ، بحجة الدفاع عن المخفر ، بينما هي في الواقع تستعد لهذا الهجوم منذ ان بدأت باحتلال المواقع التي ذكرناها . والامر الذي يؤسف له ان كثيرا من الصحف العربية ، ابرزت الموضوع ، على انه موضوع مخفر المدينة فقط ، فنقلت بذلك صورة جزئية جدا اخفت معالم الموضوع الحقيقية . بعد جرش بدأت حركة المقاومة تتوقع هجوما اردنيا آخر باتجاه اربد ، خاصة وان اجراءات مماثلة جرى اتخاذها حول المدينة ( ضرب القواعد المحيطة باريد بالدمعية ، نشر لواء اردني على الحدود الفاصلة بين الاردن وسوريا ) . ولكن قدوم الباهي الادغم ، ورد الفعل العربي ( رسالة السادات - تصريحات القذافي ) اوجد وضعا سياسيا يصعب معه الاستمرار في نفس السياسة . ولكن معطيات الامور تشير الى ان هذا التوقف مرهون بالوقت فقط ، ومن المتوقع جدا ان تبدأ معركة جديدة حول اربد ، حين تنتهي حدة المراقبة العربية للوضع .

هذه الحالة من التوتر المستمر ، ولدت - كما قلنا - لدى اللجنة العربية ، احساسا بضرورة التوجه لوضع أسس لتنفيذ اتفاقيتي القاهرة وعمان ، بعيدا عن الفرق في تفاصيل كل حادث . وقد قاد هذا الاسطوب في التفكير الى عقد اتفاقية جديدة ، وبرز ما في هذه الاتفاقية :

- ١ - جمع اسلحة المليشيا ، وتخصيص اماكن معينة لها ، تتمتع بحصانة تامة .
- ٢ - جمع اسلحة المقاومة الشعبية التابعة للجيش بنفس الطريقة .
- ٣ - ازالة الصبغة العسكرية عن جميع مخافر الامن .

٤ - سحب لواء الامن من عمان ( وهو اللواء الذي يستعمل كقوة عسكرية تحت ستار رجال الشرطة ) .

٥ - الغاء نقط التنقيش داخل العاصمة .

ونلاحظ ان موافقة الحكومة الاردنية على هذه النقاط تتضمن اعترافا واضحا بانها كانت تنفذ عملا التكتيك الذي شرحناه قبل قليل . وتطبيقا لذلك تم في اليوم التالي لتوقيع الاتفاق اطلاق مخفر في